

# الإتحاد الوطني للقوات الشعبية

الكتابة العامة . قسم الدعاية والنشر

## الموقف السياسي للاتحاد

- 65 -

يقع المناضلون وبالاخص المسؤولون منهم في شبكة المناورات التي تدبر  
لنظمتنا ، بغية توجيهنا ، عن طريق الايحاء ، توجيهها لم نقرر  
نحن في الوضوح ، بعد الدرس الدقيق ، وبكامل الوعي والشعور  
بالمسؤولية .

وهكذا ترددت اشاعة في شهرى ابريل وماى الاخيرين ، في  
مختلف الاوساط كانت تؤكد بصورة قطعية ، انه ابرم اتفاق سرى  
بين الملك والاتحاد الوطنى في شأن مشاركة منظمنا في الحكومة ، وذلك  
مقابل الافراج عن اخواننا المعتقلين . واخذ عدد كبير من اخواننا هذا  
الخبر ماخذ الصدق ، دون استفسار المسؤولين في منظمنا ودون ان  
يستخبروا استخبارا كافيا . لكن سرعان ما بينت الظروف فيما بعد  
عدم صحة هذا الخبر الذى كانت بعض الاوساط تعمدت ترويجه قصد  
التاثير علينا في مقرراتنا .

لذلك وجب على المناضلين في الاقاليم والفروع والمقاطعات ان  
يلزموا موقف الحذر من كل خبر او اشاعة ما لم يكن مصدرها الاتحاد  
الوطنى ، ويسعوا جهدهم لايقاف ترويجه داخل منظمنا ، حتى تفشل  
المناورات التي تحاك ضدنا ، كيفما كانت الغاية المقصودة منها ، لان  
الاتحاد حركة جماهيرية واعية ، تعلم اين تسير ، وتقرر في شأن خطتها  
وعلاقتها مع الغير ، على ضوء اهدافنا الاشتراكية الثورية ، وباستقلال  
عن كل تاثير خارجى .

والان ، لتستعرض المراحل الكبرى التي اجتازها الاتحاد،  
خلال الشهور الاخيرة فيما يرجع للحوار الذى اجرى مع رئيس الدولة  
او بعض المسؤولين في الحكم .

### الافراج عن اخواننا المعتقلين

يجب اعتبار الافراج عن اخواننا المعتقلين كعمل سياسى  
محض ، قرره رئيس الدولة في نطاق مخطط سياسى جديد، كما عبر عن  
ذلك في خطباته الرسمية وعدة تصريحات .

وقد كان الاتصال الاول في هذا الشأن مع المسؤولين في  
الكتابة العامة في شهر اكتوبر سنة 1964 . وبالرغم من ظهور بعض

## خطتنا : الوفاء للشعب والمبادئ الديمقراطية والاشتراكية

من حق كل مناضل شاعر بمسؤولياته ، في الظروف الراهنة ،  
ان يتساءل عن الموقف الذى اتخذته منظمنا ازاء الحكم ، وعن الاتجاه  
الذى قد تكون قررته بالنسبة للمشاكل القائمة في مختلف القطاعات  
التي تعيشها البلاد وتنتظر حلها حلا جذريا ، تقديميا ، وفقا لمصالح  
وحاجيات الجماهير الكادحة .

وبالجملة ، فالسؤال المعروض علينا يتلخص في العبارة  
الاتية : الى اين يسير الاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ؟ وما هى المرحلة  
التي انتهى اليها اليوم فيما يرجع للحوار مع المسؤولين في الحكم ؟

xxx

قبل ان نجيب عن هذه الاسئلة ، يجب ان نلفت انظار  
المناضلين الى الاشاعات المتنوعة والدعايات المستمرة ، الصادرة عن  
بعض الاوساط الادارية او الهيئات السياسية ، والتي المقصود منها  
خلق جو من الخلط والتشكك وتحريف الاخبار واعطائها صبغة مشوهة  
كاذبة . فلا حاجة بنا الى التاكيد بانها يجب الحرص كل الحرص ان لا

## الاستشارات الرسمية

ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الاستشارات الرسمية ، قدم رئيس الدولة لوفود الاحزاب والمنظمات الوطنية برنامجا محتويا على بعض الحلول للمشاكل القائمة . وكان الجمع ينتظر مشاركة الاتحاد الوطنى فى حكومة ائتلافية كوسيلة لانقاذ البلاد من الهاوية الخطيرة التى القيت فيها .

فدرس الاتحاد الموقف درسا موضوعيا دقيقا وحدد وجهة نظرنا فيما يرجع للطرق التى يجب اتخاذها لاجراء البلاد من الازمة الخائفة ، دون اعتبار لكل عوامل التأثير التى كانت تستعمل من عدة جوانب لمحاولة اقناعنا بضرورة المشاركة فيما كان يسمى بحكومة (( الوحدة الوطنية . )) !

وهكذا كان الامر عندما تقدم وفد الاتحاد الوطنى للمقابلة الرسمية الاولى مع الملك ، فشرح الموقف وحدد وجهة نظرنا بوضوح وصراحة ، حتى يوضع حد للشبهات . وكان موقفنا يتلخص فيما يلى :

— ان الاتحاد يعتبر مشاركته فيما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية ليس من شأنها ان تخرج البلاد من الهاوية التى توجد فيها . لان (حكومة الوحدة الوطنية) ستكون لا محالة حكومة النزعات المتضاربة والمنافسات ، وفى النهاية ستؤول الى حالة الجمود والعجز واستفحال الازمة . هذا ويضاف الى هذه الاعتبارات ان الاتحاد الوطنى يصعب عليه قبول المشاركة فى هيئة حكومية الى جانب احزاب وشخصيات تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية عن الحالة الخطيرة التى وصلت اليها البلاد ، من جراء عملهم وتسييرهم طيلة سنوات .

— هذا وبالرغم من الحالة المتدهورة والخطيرة التى توجد عليها البلاد ، فان الاتحاد الوطنى مستعد لتحمه لمسؤولياته الوطنية ، امام الشعب ، على شرط ان تترك له الوسائل الضرورية لتطبيق برنامج للانقاذ ، وعلى شرط ان تكون حكومة منسجمة فى الأشخاص والبرنامج .

هذا هو الموقف الذى عبر عنه الاتحاد ، بصفة رسمية اثناء المقابلة الاولى . وهذا هو الموقف الذى تمسك به خلال المقابلة الرسمية الثانية ، حين قدم مذكرة جوابا عن مذكرة الملك .

البوادر تدل على شئ من الاستعداد ، لمعالجة المشكل ، فان هذا الاتصال الاول لم يؤد الى نتيجة ، لكن الباب ظل مفتوحا لاستئناف الحوار .

وكان الاتصال الثانى فى اوائل ابريل 1965 ، اى بعد حوادث الدار البيضاء الدامية . وكانت مناسبة لعرض طويل مدقق للمشاكل العريضة التى تعانىها البلاد من جراء السياسة الفائسلة التى اتبعت منذ سنة 1960 ، وبالاخص منذ اقرار الدستور المصنوع والانتخابات المزيفة . كما عرضت بالطبع قضية اخواننا المعتقلين ، لكن المذاكرة فى هذا الشأن كانت وفق مخطط لا يترك المجال للمساومة او التلبس .

فالاتحاد الوطنى وضع قضية المعتقلين على حدة ، على اساس انها مشكلة خاصة ، مستقلة ، يتعلق حلها برئيس الدولة وحده ، لا علاقة لها بالمخطط السياسى ، او الاقتصادى . نعم ، سئل المسؤولون فى الاتحاد عن استعدادنا للمشاركة فى الحكم ، فيما اذا افرج عن المعتقلين . فكان الجواب انه لا يمكن الخلط بين قضيتين مختلفتين . فالافراج عن المعتقلين يعتبره الاتحاد كمبادرة تدل على استعداد لتحسن الجو السياسى ، وفتح صفحة جديدة لعلاقة الاتحاد مع الحكم . اما المشاركة فى الحكومة ، فتكون مشكلا خاصا ، يتطلب تحديد برنامج واضح وشروطا دقيقة لمعالجة المشاكل القائمة .

هكذا كان الاتصال الثانى ، ولم تكن قضية الافراج عن المعتقلين محل اية مساومة ، خلافا لما رددته الدعايات التى يذكرها الجميع ، والتى كاد ان يفتر بها بعض المناضلين .

ثم بعد بضعة ايام ، اى يوم عيد الاضحى الاخير ، اعلن فى خطاب رسمى عن قرار العفو العام ، وافرج عن اخواننا المعتقلين . وبالرغم من ان قرار العفو لم يطبق تطبيقا شاملا ، كما كان الوعد بذلك ، فان خروج اخواننا من السجون ، واستئنافهم للنضال من اجل مبادئنا الاشتراكية ، يعد انتصارا لمنظمتنا وخذلانا للرجعية والاقطاعية والعناصر الانتهازية .

ومما يزيد فى هذا النصر قيمة ، ان مخطط الاتحاد نفذ طبق المقرر ، حيث افرج عن الاخوان بدون مساومة ولا تنازل فى اية نقطة من برنامجنا .

ولقد فوجيء الجميع بهذه الخطة ، وبالاخص الاوساط التي كانت تظن ان الاتفاق تم بين الملك والاتحاد ، قبل الافراج عن المعتقلين

ثم استمر الحوار طيلة اسابيع ، دون ان يكون له شكل رسمى وعلنى ، وخلال هذه المدة درست القضايا دراسة اوسع ، حيث اكد الاتحاد ، بصفة خاصة ، ان اصلاح الاحوال يتطلب اعتبار النقط الاتية :

1 . لا يمكن تركيز الاسس الديمقراطية الحقيقية الا بمراجعة الدستور المفروض . وهذا مطلب اساسى من مطالبنا . ويجب ان تكون هذه المراجعة وفقا لمطالب الشعب فى ان يمارس السيادة ، ممارسة فعلية ، وان تكون له مراقبة عملية وفعلية على الحاكمين .

2 . يجب فى نفس الوقت الحكم على التجربة التي مر منها المغرب والتي قادته الى الهاوية ، وذلك يتضمن الاحزاب المزيفة ، والانتخابات المزيفة ، والمؤسسات البرلمانية المزيفة ، يجب اذن التنديد بهذه الحقبة ، حقبة الكذب والتزوير والازدراء بمطامح الشعب ، ليشعر الشعب ان صفحة سوداء طويت ، وان البلاد مقبلة على عهد جديد .

3 . الحكم على التجربة الفاشلة ، يتضمن اختيار اتجاه جديد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمالية والتجارية . وادى اتجاه آخر سوى الاسلوب الاشتراكى ، الذى يضمن التحرر من السيطرة الخارجية ، وتوزيع الدخل القومى توزيعا عادلا ، والاعتماد قبل كل شئ على مواردنا الداخلية ، حسب مخطط عملى محكم ، تسهر على تطبيقه حكومة قادرة ، مسؤولة ، نزيهة ، تحت مراقبة ممثلى الامة ؟

هكذا عبر الاتحاد عن نظرتة للاشياء ، بدون التواء ، فى هذه الفترة التاريخية . ومفهوم ذلك ، اننا لا نطلب ولا نترجى مناصب

حكومية ، مثلما يفعل غيرنا ، نريد ، حيث يطالبنا ذلك ، ان نتحمل كل المسؤوليات الجسيمة ، على شرط ان تتوفر كل الشروط الضرورية ، وعلى اساس برنامج لا يترك المجال للشك ولا للمراوغة .

### هل هناك نتائج ؟

نعم ، هناك نتائج توصلنا اليها ، وان كانت مؤقتة ومعرضة الى الاخطار . لكن يجب ان ننظر الى حالة منظمنا بالنسبة الى المحنة والاختبار القاسى الذى مرت منه : الاضطهاد ، التشريد ، التعذيب ، والفتك ، التتريك والاحكام الجارفة . كل ذلك واجهه المناضلون بصمود وايمان ، وعزيمة . واكدت الظروف ان كل ما قلناه كان صدقا وان ما ادعاه غيرنا من انتفاعيين ومتملقين وعملاء ، كان كذبا وزورا وبهتاننا وخرابا .

انه من الضرورى استخلاص بعض النتائج ، ليرى ويلمس المناضلون المرحلة التي نحن وصلنا اليها اليوم ، وليكون لنا مخططا بالنسبة الى المستقبل القريب الامد او المتوسط الامد .

• اولا - كنا بالامس القريب حركة ، حظها الاضطهاد ، والقمع المطلق ، والتعذيب والسجون ، وقال خصومنا ان الاتحاد الوطنى انتهى عهده ووجوده ، وردد ذلك كثير حتى من (اصدقائنا) ، من ذوى الايمان الضعيف والمصالح الخاصة المستعجلة .

لكن المناضلين فى السجون وخارج السجون ، داخل المغرب وفى الخارج برهنوا عن حيوية بطولية وثبات لا يعرف اليأس ، بطلت المناورات وفشلت المؤامرات . وها نحن اليوم ، اقوى من الامس ، بفضل ثقة الجماهير الشعبية الواعية . ها نحن اليوم يطلب منا بالحاح المشاركة فى الحكم ، بل تشترط بعض الاحزاب والهيئات انها لن تشارك فى الحكم ، فى الظروف الراهنة ، الا اذا قبل الاتحاد الوطنى المشاركة .

• ثانيا - صدر حكم قاس على التجربة التي مرت خلال السنتين الاخيرتين بما فيها من مجالس نيابية مصطنعة ، وانتخابات مزورة ، واغلبية جبهوية باطلة ، كما اعترف رسميا بخطورة الازمة ، مثلما تنبأ بها الاتحاد سنوات من قبل .

• ثالثا - اعترف كذلك انه لا مناه من مراجعة الدستور وادخال اصلاح جذرى على بعض بنوده ، وهكذا تاكدت صحة وجهة نظر الاتحاد الوطنى .

• رابعا - كل هذه النتائج المكتسبة بفضل كفاح المناضلين ووعى الجماهير سجلها الشعب والراى العام فى الخارج ، كما سجل ان الاتحاد الوطنى لم يتنازل عن اى مطلب جوهرى من برنامجه .

x x x

نعم ، لا يجب ان نفتر ، ونعتبر اننا انتصرنا على الباطل والتزوير والفساد والحكم المطلق الاقطاعى . فالكفاح يتطلب مزيدا من التوعية ، والاستمرار فى العمل النضالى ، وتنظيم الجماهير تنظيميا محكما حتى تكون منظمنا دائما فى مستوى الاحداث ، وعلى استعداد لمواجهة كل الطوارئ .

لان خصمنا وخصوم الديمقراطية والاشتراكية يتربصون الفرص ، فرصا جديدة ، للقضاء على الاتحاد ، لانهم ذهبوا بعيدا فى القمع ، والفتك ، والتعذيب فكانهم يحاولون الدفاع عن نفوسهم وعن استمرار كيانهم ووجودهم .

فيجب اذن ، ان نواجه تصرفاتهم الدنيئة والمفضوحة بالثبات والحزم والاستمرار فى التنظيم والنضال .

يجب ان نؤكد لهم ولغيرهم اننا نريد اصلاح البلاد ، ووضع النظم الاشتراكية الكفيلة بتلبية الرغائب الشعبىة ، كل ذلك نريد ان نتوصل اليه عن طريق الديمقراطية السلمية الحققة .

ان اهدافنا واضحة ، والطرق المؤدية لتحقيقها واضحة ايضا ، وسنظل اوفياء للشعب وللمبادئ الاشتراكية .